الغرفة الجهويّة بقفصة

تقرير حول الرقابة المالية على بلدية السند

- تصرّف 2017 -

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أُحدثت بلدية السّند (في ما يلي البلديّة) بمقتضى الأمر عـ438ـدد لسنة 1980 المؤرّخ في 16 أفريل 1980 وتبلغ مساحتها 827.1 كيلومتر مربع كما يبلغ عدد سكانها 9533 نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ولم يتمّ إجراء الرّقابة على التصرّف المالي للبلديّة سنتي 2015 و2016 نظرا لكونها لا تستجيب للشّروط المتعلّقة بميزانيّتها.

وقد بلغت جملة مواردها المثقلة بعنوان تصرف سنة 2017 حوالي 2,095 م.د في حين ناهزت المقابيض المحقّقة 1,667 م.د منها 573 أ.د مقابيض العنوان الأول و1,094م.د مقابيض العنوان الثاني. وبلغت جملة نفقات العنوان الأول والعنوان الثاني لميزانيتها خلال نفس السنة حوالي 1,214 م.د.

وتمّ تقديم حسابها المالي والوثائق المدعّمة له بتاريخ 08 جوان 2018. وتولّت دائرة المحاسبات إجراء رقابة مستندية على وثائق الصّرف للبلديّة بعنوان تصرّف سنة 2017 وإنجاز زيارات ميدانيّة لها بهدف التأكّد من مشروعية نفقاتها ومطابقتها للقوانين والتّراتيب ذات الصلة ومن مدى توفقها في تعبئة مواردها الماليّة.

وأسفرت أعمال الرقابة عن جملة من النقائص تعلقت خاصّة بإعداد جداول التحصيل وتثقيلها وبالتصرّف في الملك البلدي وتوظيف المعاليم البلدية واستخلاصها وباستهلاك الاعتمادات وبعقد النفقات وتصفيتها وتأديتها. ويبين الجدول الموالي الوضعية المالية للبلدية في موفّى سنة 2017 :

الفواضل	التقديرات (1)	التنقيحات (2)	التقديرات النّهائية (3)=(1)+/- (2)	المنجز (4)	الفارق(5)=(4)– (3)
471.457,234	1.450.000,000	1.434.887,651	2.884.887,651	1.666.642,991	- 1.218.244,66

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

1- تحليل الموارد

- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.094.284,340 د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم

مقابل إسداء خدمات وبلغت جملة هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 266.452,928 د. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:

أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية	المبلغ (د)	النسبة %
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	98.179,635	36,85
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	87.746,668	32,93
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	80.526,625	30,22
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	0	0
المجمـوع	266.452,928	100

وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها:

المعاليم على العقارات والأنشطة	المبلغ (د)	النّسبة من المعاليم على العقارات والأنشطة (%)	النّسبة من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة (%)
المعلوم على العقارات المبنية	36.067,682	36,73	13,54
المعلوم على الأراضي غير المبنية	8.136,655	8,28	3,05
المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	36.024,798	36,7	13,52
المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحليّة	17.748,000	18,09	6,67
المعلوم على النّزل	0	0	0
معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	202,500	0,20	0,07
المجمـوع	**98.179,635**	**100**	**36,85**

وتمثّل المداخيل بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهمّ الموارد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل على التوالي 36.067,682 د و36.024,798 د في سنة 2017 أي ما يمثّل تباعا 13,54 % و13,52 % من جملة المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة للبلديّة. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على الأراضي غير المبنيّة، فقد كانت في حدود 8.136,655 د أي ما يمثّل 3,05 % من هذه المداخيل.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 98.199,408 د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 86.932,949 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 11.266,459 د.

وباعتبار البقايا للاستخلاص البالغة 329.013,577 د في موفّى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 427.212,985 د في سنة 2017. وبلغت قيمة الاستخلاصات بهذا العنوان حوالي 44.204,337 د في سنة 2017 أي ما نسبته 10,34%. وناهزت نسب استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 8,81 % و9,46 %.

واستأثرت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات بما قدره 80.526,625 د أي 30,22% من المداخيل الجبائية الاعتيادية فيما استأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 87.746,668 د أي بنسبة 32,93% من المداخيل الجبائيّة الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 827.831,412 د. وتتوزّع هذه الموارد بين "مداخيل الملك البلدي" و"المداخيل الماليّة الاعتياديّة" المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

وبلغت مداخيل الملك البلدي في سنة 2017 ما قيمته 41.091,550 د. و هي تتأتّى أساسا من مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري في حدود 22.469,309 د ممثّلة بذلك 54,68% من جملة مداخيل الأملاك.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك البلديّة باعتبار البقايا للاستخلاص إلى ما جملته 51.099,900 د، تمّ استخلاص 80,41% منها. أمّا في ما يتعلّق بموارد البلدية بعنوان المناب من المال المشترك فقد بلغت 687,286 أ.د وهو ما يعادل حوالي 83,02% من مجموع المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة.

-موارد العنوان الثاني:

ناهزت القيمة الجمليّة لموارد العنوان الثاني للبلديّة ما قيمته 572.358,651 د وهي تساوي قيمة الموارد الذّاتيّة والمخصّصة للتنمية نظرا لعدم تحقيق البلديّة لموارد متأتية من الاقتراض ومن الاعتمادات المحالة. وتتأتّى الموارد الذاتية للبلديّة أساسا من المنح المسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة بنسبة 64,6 % وبقيمة 369,647 أ.د. وتوزّعت بقيّة الموارد بهذا العنوان بين مدّخرات وموارد مختلفة بنسبة 14,2 % وموارد أخرى مختلفة بنسبة 21,2 %. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة %
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	572.358,651	100

موارد الاقتراض	0	0
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	0
جملة موارد العنوان الثاني	572.358,651	100

- **القدرات الماليّة**

بلغ مؤشّر الاستقلال المالي للبلدية (موارد العنوان الأول – المناب من المال المشترك/ موارد العنوان الأول) حوالي 37,2 % خلال سنة 2017 مقابل معيار مرجعي محدّد بـ 70 % من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبلغ مؤشّر هامش التصرف بالنسبة للبلديّة 80,9 % (نفقات التأجير/ نفقات العنوان الأوّل) في سنة 2017 في حين أنّ النسبة القصوى لهامش التصرف الإداري محدّدة بـ 55 % من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة. وتجدر الإشارة إلى أنّه كلّما ارتفعت نسبة المؤشّر انخفض هامش التصرّف بالنسبة للبلديّة.

I- تعبئة الموارد البلدية

- **تقدير الموارد**

لوحظ بصفة عامّة إحكام البلدية تقدير مواردها الماليّة باستثناء التقديرات بعنوان مداخيل الملك البلدي حيث لم يتمّ إنجاز سوى 87,42 % منها والتّقديرات المتعلّقة بالمداخيل المالية الاعتيادية التي أنجزت في حدود 69,47 % منها. ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017:

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول (د)	1.450.000,000	1.094.284,340	75,46
- المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	97.800,000	98.179,635	100,38
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	86.500,000	87.746,668	101,44
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	86.500,000	80.526,625	93,09
– مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	-	-	-
– مداخيل الملك البلدي	47.000,000	41.091,550	87,42
– المداخيل المالية الاعتيادية	1.132.400,000	786.739,862	69,47

مجموع موارد العنوان الثاني (د)	1.434.887,651	572.358,651	39,88
الموارد الخاصّة للبلديّة	1.402.887,651	572.358,651	40,79
موارد الاقتراض	-	-	-
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	-	-	-

– البيانات المدرجة بالحساب المالي

يقتضي ضمان شفافية الحسابات الماليّة الفصل بين المبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص وقتيّة والمبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص نهائية إلا أنّه لوحظ بخصوص المقابيض المنجزة بعنوان المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية إدماج مبالغ التثقيلات عن طريق أذون وقتية مع مبالغ التثقيلات عن طريق أذون نهائية صلب الحساب المالي للبلدية لسنة 2017. وأدّى التصرف على هذا النحو إلى إدماج المقابيض المنجزة عن طريق أذون استخلاص وقتية للمعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية تعلّقت بـ 262 فصلا بقيمة ناهزت 5,4 أ.د ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائية بالحساب المالي.

كما لوحظ بخصوص المعاليم المستخلصة بعنوان كراء المحلاّت البلديّة الغير مثقّلة أنه تمّ تسجيلها في حساب سنة 2017 ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائية في حين وجب تضمينها بالمقابيض المنجزة عن طريق أذون وقتيّة.

- **إعداد جداول التحصيل وتثقيلها**

خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة تثقيل جداول التّحصيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة لوحظ تأخير بلغ 84 يوما ويعود ذلك خاصّة إلى تأخر البلديّة في إعداد هذه الجداول حيث لم يتمّ إنجاز ذلك إلا بتاريخ 21 فيفري 2018.

وفي خصوص المعلوم على الأراضي غير المبنيّة فقد بلغت الفصول المثقّلة بهذا العنوان 951 فصلا سنة 2017. ولوحظ أنّ البلدية لا تعتمد على القيمة التجارية الحقيقية للأراضي مثلما يقتضيه الفصل 33 من مجلة الجباية المحلية عند توظيف هذا المعلوم وتعتمد على الثمن المرجعي للمتر المربع. حيث يتمّ الاعتماد في جميع المناطق المضمّنة بجدول التّحصيل على ثمن مرجعي للمتر المربّع حسب كثافة عمرانيّة منخفضة وذلك على الرّغم من أنّ بعض المناطق تعتبر ذات كثافة عمرانيّة متوسّطة أو مرتفعة حسب مثال التّهيئة العمرانيّة لبلديّة السّند.

وفي ما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لم تتولّ البلدية إدراج سوى 324 فصلا بجدول متابعة الحدّ الأدنى للمعلوم بعنوان سنة 2017 مقابل تضمّن سجلّ المطالبين بالأداء بالمنظومة الجبائيّة "رفيق" لـ 684 شخصا طبيعيا وذاتا معنويّة خاضعين للمعلوم على المؤسّسات راجعين بالنّظر للبلدية أي بنقص في حدود 360 فصلا لم تتمّ متابعة المعاليم المستوجبة في شأنهم.

كما تبيّن أنّ البلديّة لم تعمل على إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبالغ المستخلصة بعنوانه ويُعزى ذلك إلى عدم تولّي المحاسب البلدي موافاة البلديّة بقائمات تفصيليّة شهريّة لعمليّات التحويل الرّاجعة بالنّظر للبلديّة بعنوان المعلوم المذكور وذلك ما يتعارض مع مقتضيات المذكّرة العامّة عدد 89 المؤرّخة في 16 نوفمبر 1998 الصّادرة عن الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة. وزيادة على ذلك لم تتولّ البلديّة التّنسيق مع القباضة البلدية للحصول على القائمات سالفة الذّكر. ولم يمكّن التصرّف على هذا النّحو البلديّة من تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

-استخلاص المعاليم

تبين بخصوص استخلاص الموارد الجبائية للبلديّة عدم إصدار القاباضة البلديّة للإعلامات المتعلّقة باستخلاص المعاليم على العقارات ضمن المرحلة الرضائية ممّا لا يمكّن من اتّخاذ إجراءات الاستخلاص الجبري في شأنها من قبل القابض البلدي. و يتعارض التصرّف على هذا النّحو مع مقتضيات المذكرة العامة عدد 2 المؤرخة في نوفمبر 2009 بخصوص اختصار آجال تتبع الديون الرّاجعة للجماعة المحليّة والتي نصّت على: "مباشرة إجراءات التتبع منذ منطلق السنة ودون انتظار تثقيل جداول التحصيل بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنيّة خاصّة". وبلغت بذلك قيمة البقايا للاستخلاص بعنوان المعاليم على العقارات في موفّى سنة 2017 حوالي 383 أ.د بما يمثّل 35% من مجموع موارد العنوان الأول للبلديّة سنة 2017.

وأشارت البلديّة والقابض البلدي في هذا الصّدد إلى افتقار القباضة البلديّة بالسّند لعدل خزينة ممّا حال دون اتّخاذ الإجراءات القانونيّة.

كما تبيّن أنّ البلديّة لم تتولّ تحيين عقود تسويغ 24 محلاّ يرجع البعض منها إلى سنتي 1991 و1999 وهو ما حال دون تثقيل مبلغ قدّر بحوالي 25,5 أ.د لدى المحاسب البلدي خلال سنة 2017.

ولئن نصّ الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على أنه تستوجب المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة خطية تساوي 0,75 % عن كل شهر تأخير ابتداء من غرة جانفي من السّنة الماليّة للسنة

المستوجب بعنوانها المعلوم إلاّ أنّ القباضة البلديّة لم تعمل على توظيف هذه الخطايا ولم تتولّ استخلاص مبلغ الخطايا المستوجبة بهذا العنوان.

وزيادة على ذلك لا تتوفّر بالبلديّة في سنة 2017 قائمة في جميع اللّوحات واللاّفتات الإشهاريّة داخل المنطقة البلدية ممّا لم يساعدها على تحديد القيمة النّهائية للمبالغ الممكن استخلاصها بهذا العنوان طبق الأمر الحكومي [1] عدد 805 لسنة 2016 مؤرخ في 13 جوان 2016. ويقتضي الإعداد الجيّد لتقديرات الموارد المتأتية بهذا العنوان وتنميتها وحسن متابعة استخلاصها مزيد الحرص من قبل مصلحة الجباية بالبلدية على تجميع المعطيات اللاّزمة حول قائمة المؤسّسات المنتصبة بمجالها التّرابي والتي تتولّى وضع علامات إشهاريّة بواجهات محلاّتها وتحيينها بصفة دوريّة.

والبلديّة مدعوّة إلى الإسراع في استكمال أعمال إحصاء اللاّفتات الإشهاريّة بواجهات المحلاّت التي انطلقت في إنجازها بداية من سنة 2018 طبق ما ورد في ردّها على التقرير الأوّلي.

ج- التصرّف في اللّزمات

تولّت البلديّة خلال سنة 2017 إنجاز عقود لزمات لسوق بيع المنتوجات الفلاحيّة وسوق بيع المنتوجات غير الفلاحيّة والمسلخ البلدي بقيمة جمليّة بلغت 73,7 أ.د. ولئن تمّ تحصيل كامل المبالغ المثقّلة بهذا العنوان إلاّ أنّ ذلك لم يحل دون ملاحظة بعض الإخلالات التي تعلّقت بتثقيل المبالغ المتعلّقة بها وبتنفيذها.

من ذلك، لم تتقيّد البلديّة بمقتضيات الفصل 20 من القانون عدد 23 المؤرّخ في 1 أفريل 2008 المتعلّق بنظام اللّزمات وبكرّاسات الشّروط بخصوص الحرص على تفعيل آليّات المراقبة والمتابعة لصاحب اللّزمة ومطالبته بالوثائق الفنيّة والمحاسبيّة والماليّة التي يتعيّن على هذا الأخير توجيهها بصفة منتظمة إليها. ولا يساعد تصرّف البلديّة على هذا النّحو على حسن متابعتها لأصحاب اللّزمات المستغلّين للملك البلدي وتأكّدها من تقيّدهم بالمعاليم المحدّدة بوثائق اللّزمة.

وفي ما يتعلّق بتحديد قيمة استلزام سوق المنتوجات غير الفلاحيّة البالغة 63 أ.د فقد تبيّن أنّ البلديّة لم تتولّ التنصيص ضمن كرّاسات الشروط على أن المبالغ ترجع إليها وتكون خالية من الأداء على القيمة المضافة الذي يوظّف لفائدة الدّولة وهو ما يتعارض مع المنشور [2] عدد 10 الصّادر عن وزير الدّاخليّة المؤرّخ

[1] يتعلق بضبط تعريفة المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها.

[2] حول التّذكير بأهمّ المقتضيات المتعلّقة بالتصرّف في الأسواق الرّاجعة للجماعات المحليّة ولكرّاسات شّروط اللّزمات.

في 07 جوان 2013 والفصلين 54 و55 من القانون عدد 70 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 المتعلق بقانون المالية لسنة 2008.

كما لوحظ عدم مصادقة سلطة الإشراف على عقود اللّزمتين إلاّ بتاريخ 6 فيفري 2017 ولم يتمّ تثقيل المبالغ المتعلّقة بها إلاّ بتاريخ 30 مارس 2018.

ومن شأن حرص البلديّة على التّسريع في إحالة العقود على سلطة الإشراف للمصادقة وتثقيل هذه المبالغ لدى مصالح الجباية أن يساعد على الشّروع في استخلاصها في أقرب الآجال.

وخلافا لمقتضيات المنشور عدد 10 سالف الذّكر وكرّاسات الشروط الخاصة باللّزمات المنجزة في سنة 2017 لم تحرص البلديّة على إحكام مسك وإنجاز الحسابات المالية للمعاليم الواجبة بالأسواق لضمان شفافية المعاملات وذلك من خلال طبع المصالح البلديّة لكنّشات الوصولات ووضعها على ذمّة المحاسب البلدي واستعمال هذه الوصولات دون غيرها من قبل صاحب اللّزمة الذي يمنع عليه منعا باتا استعمال أيّة دفاتر أخرى ويتولّى الاستظهار بها عند كل طلب من طرف أعوان البلدية المؤهّلين لتأمين المراقبة على أن لا يتمّ تجديد كنّشات الوصولات لفائدة المستلزم إلاّ في صورة التأكّد من خلاص الأقساط التي حلّ أجلها.

والبلديّة مدعوّة إلى التقيّد بالإجراءات آنفة الذّكر بما يساعدها على حسن متابعة إنجاز اللّزمات والحصول على المعطيات الماليّة بخصوص رقم المعاملات المتداول بالسوق بما يتيح لها الاستئناس بهذه المعطيات لتحديد السّعر الافتتاحي للسنة الموالية.

وأفادت البلديّة بأنّها ستحرص مستقبلا على تطبيق المقتضيات المتعلّقة باستلزام الأسواق وتفادي النّقائص المتعلّقة به.

الجزء الثّاني: الرّقابة على النفقات

1- هيكلة النفقات

بلغت قيمة نفقات العنوان الأول ما قدره 1.094.284,340 د سنة 2017 توزعت خاصة بين نفقات التأجير العمومي بقيمة 727.811,647 د ووسائل المصالح بقيمة 160.312,752 د أي ما يعادل على التوالي نسبة 66,51 % و14,65 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت قيمتها 572.358,651 د وتتوزع هذه النفقات بين الاستثمارات المباشرة والمصاريف المأذونة بعنوان الفوائض على التوالي في حدود 136.712,929 د و435.645,722 د. ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل بلدية السّند خلال سنة 2017:

البيان	بالألف دينار
نفقات العنوان الأول (أ.د)	
التقديرات	1.420.000,000
الإنجازات	1.094.284,340
نسبة الانجاز (%)	77,06
نفقات العنوان الثاني	
التقديرات	1.464.887,651
الإنجازات	572.358,651
نسبة الانجاز (%)	39,07

2 - تأدية النفقات

لا يتمّ أحيانا احترام آجال الصّرف القانونيّة للنفقات المحددة بعشرة أيام كما تؤكد على ذلك المذكرة العامة عدد 48 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بتاريخ 17 ماي 1999 حول صرف النفقات العمومية إلى مستحقيها حيث تراوحت هذه المدة في بعض الحالات بين 3 أيّام و 33 يوما.

وأفاد القابض البلدي أنّ التأخير الحاصل في صرف النفقات يعود إلى تسرّب بعض الأخطاء إلى وثائق إثباتها ممّا يلزمه بإرجاعها إلى البلديّة لتفادي النّقائص.

من جانب آخر، لوحظ بخصوص الفصل المتعلق بمصاريف "تعهد وصيانة وسائل النقل" أنه لا يتم في بعض الحالات التنصيص بالفواتير على الرقم المنجمي لوسائل النقل المنتفعة بقطع الغيار وهو ما يعيق عملية مراقبة هذا النوع من المصاريف.

كما اتّضح من خلال فحص مختلف الفواتير المرفقة للأوامر بالصرف أنه لا يتم في بعض الحالات تسجيل هذه الفواتير بمكتب الضبط وهو ما لا يمكّن من احترام الأولوية في خلاص المزودين ومن احتساب آجال الخلاص ومدى تقيدها بالتراتيب القانونية فضلا عن عدم التثبت من شمولية الفواتير الواجب خلاصها.

وخلافا لقواعد حسن التصرّف في المخزون لم تتولّ البلديّة إجراء جرد سنويّ للمغازة البلديّة ولممتلكاتها المنقولة في موفّى سنة 2017 وذلك عبر تعيين لجنة جرد تكلّف بإنجاز الجرد السنوي وبإعداد تقرير في الغرض

واستخراج الفوارق بين المخزون النّظري والمخزون الفعلي الموجود بالمغازة واتّخاذ التّدابير المستوجبة في الغرض.

وجاء في ردّ البلديّة أنّها ستحرص على إنجاز الجرد السنوي بداية من سنة 2018.

ويقتضي الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية أن يتولّى المحاسب علاوة على إدارته لأموال البلدية ومسك حسابيّاتها مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذّر عليه مسكها مباشرة يتولّى مراقبتها وجمعها بحساباته ويقوم في موفّى كلّ سنة ماليّة بإجراء جرد عامّ لتلك المكاسب، إلاّ أنّه لوحظ عدم إنجاز القابض البلدي بالسّند لهذه المهامّ.

كما تدعو الدّائرة البلديّة إلى ضرورة التقيّد بمقتضيات الفصل 94 من مجلة المحاسبة العمومية حول تحرير مستندات التصفية حسب الصيغ المقررة بالتراتيب الجارية والفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة والتعليمات العامة عدد 2 الصادرة عن وزارة المالية بتاريخ 5 نوفمبر 1996 والمتعلقة بقائمة الوثائق المثبتة للنفقات العمومية تضمين مستندات التصفية كالفواتير والكشوفات والمذكرات جملة من التنصيصات الضرورية.

الخلاصة والتوصيات

خلصت الأعمال الرقابيّة إلى عدم وجود إخلالات جوهريّة في عمليات القبض والصرف بعنوان سنة 2017 من شأنها أن تؤثر على مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي لبلدية السند.

وقصد تلافي النقائص التي تمّ الوقوف عليها سواء فيما يتعلق بتعبئة الموارد أو إنجاز النفقات توصي الدائرة باتّخاذ جملة من التدابير التي من شأنها أن تساعد على تنمية الموارد الذاتية للبلدية وتحسين التصرف في الميزانية:

-الحرص على إحكام إعداد جداول التحصيل وتحيينها باستغلال كافة الآليات القانونية المتاحة لها بمجلة الجباية المحلية بما يضفي عليها الشمولية والصحة وذلك فضلا عن السهر على تثقيل هذه الجداول في الآجال القانونية.

-العمل على توظيف كافة المعاليم المستوجبة من خلال إعداد قائمات سنوية مفصّلة في المطالبين بالمعاليم واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحصيل المبالغ المستحقة.

-تفادي التأخير في تثقيل المعاليم من خلال الإسراع في إحالة سندات التثقيل إلى المصالح المختصّة بالجهة.

-تفعيل أعمال التتبّع الجبريّة لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات. والتنسيق مع القابض البلدي بخصوص متابعة أعمال الاستخلاص وتحسين نسبه.

-استغلال القائمات التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.

-الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها مع الحرص على تقديم وثائق الإثبات المؤيدة لها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

الجمهورية التونسية **السند في 20-12-2018**
وزارة البيئة و التنمية المحلية
ولاية قفصة
بلدية السند
عـــ2018/1360ـــدد

من رئيس بلدية السند

الى السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بقفصة

الموضوع حول الملاحظات الواردة في تقريركم الاولي بخصوص الرقابة على بلدية السند

المرجع مكتوبكم عدد 45 بتاريخ 14 -12-2018

المصاحيب : نسخ من محاضر تنفيذ احكام و خلاص جزئي – نسخ من اوامر بالصرف- نسخة من الحساب المالي لسنة 2017 – نسخ من استدعاءات لخلاص معاليم الكراء

تحية و احترام و بعد

في اطار اتفاقية القرض المبرم بين الدولة التونسية و البنك الدولي للانشاء و التعمير و التي تهدف الى تمويل برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية و قصد تحسين الشفافية و النفاذ الى المعلومة التي نسعى لتطويرها قامت مصالحكم برقابة مالية على بلدية السند لسنة 2017 و قد حرصنا ادارة و مجلسا على توفير كل متطلبات النجاح لهذه الرقابة ايمانا منا بأن مثل هذه الزيارات الرقابية انما هي لرفع مستوى العمل و تطويره ببلدية السند بناءا على التوصيات المنبثقة على تقريركم الاولي الذي استفدنا من الملاحظات الواردة به و نوافيكم اليوم بردنا و ملاحظاتنا على مختلف هذه النقاط و التي تمحورت اهمها في

1- البيانات المدرجة بالحساب المالي :

. نعلمكم و اننا نتابع الحساب المالي بدقة و لا يوجد ادماج لهذه المبالغ بل يتم تسجيل المبالغ المستخلصة في خانة المقابيض النهائية و تجدون صحبة هذا نسخة من الجدول المخصص بالتسجيل من وثيقة الحساب المالي لبلدية السند لسنة 2017 .

أما بخصوص المعاليم المستخلصة بعنوان كراء المحلات البلدية الغير مثقلة و التي يتم تسجيلها ضمن المقابيض المنجزة عن طريق اذون نهائية عوضا عن اذون وقتية سنقوم بمراسلة السيد القابض البلدي محتسب بلدية السند لتفادي ذلك مستقبلا .

2- إعداد جداول التحصيل و تثقيلها :

يعزى التأخير في تثقيلها سنة 2017 الى عدم توفر الاطار البشري بالعدد الكافي بالاضافة الى تأخر تحويل جداول التحصيل الخاصة بالمناطق الريفية التي شملها توسع

المنطقة البلدية من قبل مصالح الولاية و ايضا لعمليات الاحصاء العشري التي شملت كل المنطقة و الاكيد أننا سنعمل خلال السنوات القادمة على تفادي ذلك قدر الامكان .

3- المعلوم على الاراضي غير المبنية :

نفيد سيادتكم و اننا نقوم بذلك لعدة اسباب اهمها ان النسبة الاكبر من هذه الاراضي لمالكيها الاصليين او هبة او تنازل و السبب الثاني وجود العدد الاكبر من الاراضي موجودة بالمناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة.

4- المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المهنية :

لا نستطيع معرفة المعاليم المستوجبة في شأن المعنيين الذي يتغير عددهم دوريا و لكننا سننسق مع القباضة في هذا الغرض مستقبلا لمعرفة الامكانيات المالية الممكن تحقيقها من هذا الفصل مع افادة سيادتكم و اننا نرسم تقريبا بالميزانية ما يتم تحقيقه فعليا و يرجع ذلك لاعتمادنا على طريقة جيدة في اعداد الميزانية .

5- عدم اعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الادني على المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المهنية و المبالغ المستخلصة ك

يعزى ذلك الى عدم موافاة البلدية بقائمات شهرية لعمليات التحويل بعنوان المعلوم المذكور و عدم تنسيق البلدية مع القباضة البلدية للحصول على القائمات السالفة الذكر و قد استفدنا من ملاحظاتكم و سنقوم مستقبلا بتفادي هذا الموضوع .

6- عدم اصدار الاعلامات المتعلقة باستخلاص المعاليم على العقارات بالمرحلة الرضائية :

هذه الاجراء من صميم الاعمال المنوطة بعهدة القباضة البلدية و افتقار عدل خزينة هو السبب الهام للاخلال بهذا الاجراء و رغم ذلك تسعى مصالح البلدية و بصفة دورية لتوزيع اعلامات و دعوات و حملات توعوية و تحسيسية لدعوة المواطنين لخلاص المعاليم المتخلذة بذمتهم لفائدة البلدية و تبقى مبالغ و نسب الاستخلاص في هذا الباب اهم دليل على العمل الذي تقوم به البلدية .

7- احكام متابعة استخلاص الديون :

نفيد سيادتكم و ان تسجيل عمليات الاستخلاص يسجل ضمن جداول التحصيل و لكن ايضا ببطاقة فردية لكل عقار تجدون نسخة منها مصاحبة لهذا التقرير و بالتالي يمكننا من احتساب الديون و نعمل دائما و كما اسلفنا الذكر بالمطالبة بالاداء او الديون حتى لا تسقط بالتقادم .

8- عدم تجديد عقود التسويغ :

ذكرتم بتقريركم الاولي غياب التنسيق مع القباضة البلدية للقيام باجراءات التتبع الجبرية المستوجبة في الغرض خلال سنة 2017 نعلم سيادتكم و اننا نعمل دوريا و

بالتنسيق مع القباضة لدعوة المتسوغين لخلاص المعاليم المستوجبة عليهم و الرافضين منهم نرفع في شانهم قضايا استعجالية و نجبرهم اما على الخلاص او الخروج و تجدون نسخ من احكام في هذا المجال كما نسعى للتواصل معهم مباشرة و لا ننسى غياب عدل خزينة بالقباضة البلدية بالسند .

9- عدم استخلاص خطايا التاخير :

هذه النقطة من انظار مصالح القباضة المالية

10-عدم توفر قائمة في لوحات و لافتات اشهارية :

لقد تفطنا الى هذه النقطة و تم تعيين لجنة تقوم باعمال الاحصاء لاعداد جدول تحصيل لمعاليم الاشهار بالمنطقة خاص بسنة 2018 و يتم تحيينه بشكل دوري و ذلك للاعداد الجيد لتقديرات الميزانية .

11-اخلالات بتثقيل المبالغ الخاصة بلزمات السوق :

ذكرتم بتقريركم و ان البلدية خلال سنة 2017 حصلت كامل المبالغ المثقلة بهذا العنوان و سجلتم بعض الاخلالات المتعلقة بتثقيل هذه المبالغ نفيد سيادتكم و اننا نحرص على تثقيلها و لكن مراحل الامضاء و التاشير عليها من طرف سلطة الاشراف تطول نوعا ما و هو السبب الرئيسي لهذا الاخلال .

12-عدم تقيد البلدية بمقتضيات الفصل 20 من القانون 23 المؤرخ في 1افريل 2008 :

بخصوص الحرص على تفعيل اليات المراقبة و المتابعة لصاحب اللزمة و مطالبته بالوثائق الفنية و المحاسبية و المالية التي يجب توجيهها بصفة منتظمة للبلدية نفيد الجناب باننا سنحرص على تفادي هذا الاخلال بداية من هذه السنة

13-عدم التنصيص ضمن كراسات الشروط على ان تكون المبالغ الراجعة اليها خالية من الاداء على القيمة المضافة : سيتم التنصيص على ذلك مستقبلا

14- مصادقة سلطة الاشراف على عقود اللزمتين بصفة متاخرة :

تقوم مصالح البلدية بتوجيه عقود اللزمات حال الانتهاء من امضائها لسلطة الاشراف و يعزى التاخير في عدة حالات الى تأخر الفائز باللزمة لامضائها رغم دعوته بالسبل القانونية و سنسعى في المستقبل لتفادي هذا الاخلال .

15-عدم حرص البلدية على مسك و انجاز الحسابات المالية للمعاليم الواجبة بالاسواق :

لم تقم البلدية كما ذكرتم بتوفير اكناش وصولات للمستلزم لكنها حريصة على المتابعة و المراقبة الدورية خلال الاسواق الاسبوعية و يتم متابعة خلاص الاقساط

التي حل اجلها و خير دليل على ذلك توصل البلدية الى انجاز كل المعاليم بعنوان لزمات الاسواق .

16- عدم دفع مستحقات المزودين في الاجال القانونية :

نسعى الى خلاص المزودين في الاجال القانونية المحددة ب 45 يوم على استلام الفاتورة في أقصى الحالات و حيث ذكرتم ان النفقة (تحميل 0220101901) الامر بالصرف 30 تاريخه 3 اوت 2017 و ذكرتم ان تاريخ تسجيل الفاتورة 3 جوان 2017 في حين ان الفاتورة المذكورة وردت علينا بتاريخ 19 جويلية 2017 و مسجلة بمكتب الضبط تحت عدد 798 تجدون نسخة من صفحة دفتر الوارد بالبلدية يثبت ذلك و تم اصدار الامر بالصرف بعد 15 يوم فقط اما الخلاص يعزى لعدم موافاتنا بجميع المواد المطلوبة و حال قيامه بالمطلوب تم الخلاص.

17- عدم احترام الاجال القانونية للنفقات :

نعلم سيادتكم ان ادارة البلدية على مستوى قسم المالية يعمل على تطبيق المذكرة العامة و القاضية بصرف النفقة في اجل عشرة ايام لكن غياب رئيس النيابة الخصوصية السابق في ذلك الوقت و المقيم بتونس العاصمة يؤخر امضاء الاوامر بالصرف

18- عدم التنصيص على الرقم المنجمي بالفاتورة :

بالنسبة للفصل 0220101002 المتعلق بمصاريف تعهد و صيانة وسائل النقل ففي بعض الحالات لا يمكن التنصيص على الرقم المنجمي بالفواتير خاصة التي يتم تجميع اذون التصليح بشانها و يتم اعتماد قوائم اسمية بصحبة الفاتورة.

19- تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر :

اننا حريصون على ذلك و بعودتنا للدفتر المخصص للموضوع لسنة 2017 لم نسجل اي اخلال

20- عدم تسجيل بعض الفاتورات بمكتب الضبط : سيتم تلافي ذلك مستقبلا

21- عدم اجراء سنوي بالمغازة : تم تعيين لجنة للقيام بجرد سنوي للمغازة تبعا لملحوظاتكم

22- مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية :

سيتم التنسيق مع السيد المحاسب لمسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها و غير المنقولة و مساعدته للقيام بعمليات الجرد السنوي

23- عقد نفقات بعد 15 ديسمبر :

في الوضعيتين المذكورتين بتقريركم و الخاصة بامر الصرف عدد 11 بتاريخ 27 ديسمبر 2017 فان النفقة بعنوان اقتناء الحليب و نظرا لفقدان المادة في ذلك الوقت و مدنا بها في تاريخ 26 ديسمبر و بما ان التعهد في 20 افريل كان من الاجدر بنا صرف النفقة بعد 15 ديسمبر احسن من تركها دين يصعب خلاصه و نفس الوضعية للامر عدد 89 في 25 ديسمبر و الفاتورة قبل يوم واحد

بالاضافة الى ذلك فان بلدية السند تصرف اجورها بناءا على تسبقات من الخزينة العامة في السنوات الاخيرة بعد الثورة لاسباب يعلمها الجميع فان جل الاوامر بالصرف تبقى الى اخر السنة

الخلاصة

أولا ان بلدية السند اعوان و عملة و مجلس سعداء جدا بهذه الزيارة الرقابية التي قام بها السادة اعوان الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بقفصة و التي كانت بالأساس تاطيرية و تكوينية و حاولنا خلال هذه الزيارة مساعدتهما بمدهم بكل الوثائق المطلوبة و تمكينهم من الولوج لكل المعلومات و الاقسام ايمانا منا بالفائدة التي حتما ستحصل لاعواننا و بالتالي سيتطور العمل البلدي و تحسين الشفافية .

رجاؤنا ان تتكرر مثل هذه الزيارات و سنعمل على الاخذ بعين الاعتبار لكل الملاحظات الواردة بتقريركم و تفادي كل الاخلالات المذكورة و كلنا امل ان تجدون في ردنا هذا جوابا على بعض التساؤلات المذكورة و ايضاحات حول بعض النقاط التي بقيت لديكم غامضة

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير و الاحترام و السلام .

عن رئيس البلدية
وبتفويض منه
جيهاد الناصري

الجمهورية التونسية
بلدية السند

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص

القباضة المالية بالسند

ع 665 د
د ص

الجمهورية التونسية
الغرفة الجهوية بقفصة
دائرة المحاسبات

الكتابة
عدد: 1600/2018
2018/12/21
غرفة قفصة
دائرة المحاسبات

قابـض المالية بالسند

إلــى السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بقفصة

الموضوع: حول الإجابة على تقريركم الأولي بخصوص الرقابة على حسابات القباضة لسنة 2017 الخاصة ببلدية السند

المرجع: مكتوبكم عدد 45 بتاريخ 2018/12/14 .

بعد التحية،

سنحاول في هذا المكتوب توضيح بعض النقاط الواردة بتقريركم مؤكدين على حرصنا على مزيد بذل الجهد لتعبئة موارد البلدية والألتزام بالقوانين عند تنفيذ النفقات كما نعلمكم انه تسعدنا مثل هذه الزيارات وذلك لتجاوز النقائص إن وجدت.

- **ورد بالتقرير في صفحته السادسة بالنقطة الأولى البيانات المدرجة بالحساب المالي أننا نقوم بإدماج المبالغ المستخلصة عن طريق أذون وقتية مع مبالغ مستخلصة بأذون نهائية ضمن عنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات الغير مبنية وهذا الأمر معاكس لما هو موجود بوثيقة الحساب المالي حيث بالرجوع إلى الوثيقة لا يوجد هذا الإدماج ويقع تسجيل عمليات الإستخلاص في خانة المقابيض النهائية.**
- **بالنسبة للنقطة الخامسة لإعداد جداول التحصيل وتثقيلها نعلم الجناب أن عملية المتابعة للقوائم الصادرة عن منظومة رفيق تتم على مستوى القباضة مقارنة بجدول التحصيل الوارد من مصالح البلدية وفي كل الحالات يكون المبلغ المدفوع من قبل المطالب بالدين أكثر من ماهو مسجل بالجدول بعنوان المعلوم على المؤسسات الصناعية المهنية والتجارية.**
- **بالنسبة للنقطة السادسة فإنه يتعذر علينا إجراء التتبعات اللازمة لإستخلاص الدين وذلك للإفتقار القباضة لعدل خزينة للقيام بهذه المهمة مما أدى إلى**

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

النتيجة المذكورة أما بالنسبة للجذاذات فإننا نعلمكم أننا نمسك بجذاذات للغرض ويقع تسجيل كل عملية إستخلاص بها بالاضافة لذلك يقع تسجيل عملية الإستخلاص على جدول التحصيل وذلك لتسهيل متابعة وحصر بقايا الإستخلاص بكل عنوان عند آخر السنة المالية.

- بالنسبة لتأدية النفقات :

نعلم الجناب أننا نحرص كل الحرص على إحترام آجال تأدية النفقة حيث تتم العملية في ظرف خمسة أيام بالنسبة للنفقة في إطار التأجير وعشرة أيام في إطار نفقة عادية بيد انه في بعض الحالات نسجل خطأ على مستوى أحد الوثائق المثبتة للنفقة ونقوم بإرجاعها إلى مصالح البلدية لتجاوز الخطأ.

وبالنسبة إلى نقطة الثانية عشرة نعلمكم أننا حريصين كل الحرص على تسجيل الرقم المنجمي بمستندات النفقة الخاصة بتعهد وصيانة وسائل النقل وأيضا تسجيل رقم المسند من قبل الخازن للمواد المعنية ولكم أن تتثبتوا من ذلك من خلال الرجوع إلى وثائق الصرف المصاحبة للحسابات الشهرية التي ترد عليكم من قبل مصالح أمانة المال الجهوية بقفصة.

وفي الختام نؤكد لكم أننا سنعمل جاهدين لتلافي النقائص المذكورة كما سنعمل بإذن الله على مزيد الحرص على تعبئة موارد البلدية وذلك بالتنسيق مع مصالحها.

والســـــــــلام

القابـــــض

قابض المالية بالمسند
إمضاء سمير جربدي